ذلك ذهب الناظم الى ان الاتباع شرط قوله الا انه قليل اي ما الكلام فيه وهو
انابة الظرف عن المصدر واما انابة المصدر عن الظرف فكثير كما سياتي في قول
الناظم وذاك في ظرف الزمان يكثر قوله نحو ما تضرب زيدا اي ضربا تضربه
قوله نحو ما شئت فاجلس اي جلوسا شئت فاجلس قوله الته اي اسم الته
وقوله ضربته سوطا اي ضربة سوط وقوله في الة الفعل اي المعهودة قوله
اسم المصدر العلم اي الذي هو علم جنس لمعنى والمراد اسم مصدر غير ذلك
الفعل المذكور اذ لا يظهر كون برة اسم مصدر على القول بان المصدر ما جرى على
الفعل واسم المصدر ما لم يجر عليها اما على القول بان المصدر ما دل على الحدث واسم
المصدر ما دل على لفظ المصدر فكلام الشارح على ظاهره ويحتمل ان يراد بالمصدر
الحدث وباسمه داله وهو لفظ المصدر لكن يرد عليه انه لا يصح جعله مما ناب
عن المصدر فيما تقدم تدبر قوله وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر الخ مراده بذلك
الاعتراض على بعض المتاخرين في القول بانهم لم يدعوا انه مؤكد او مبين بل انه
عنه لا يتعدى نفعا لان النائب كالاصل اذ لا فرق تدبر قوله ملاقيه في الاشتقاق كان الاولى
ان يقول مشاركة في المادة لان المصدر ليس مشتقا على الصحيح كما توهمه عبارته
قوله نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا نائبا عن انباتا لمشاركته له في اكثر
حروفه وجعله من الملاقي في الاشتقاق مع صحة جعله اسم مصدر للاشارة
الى ان ملاحظة ما ذكر كافية في صحة النيابة ونظرا لما قاله صاحب التوضيح
من انه اسم عين للنبات فتاكيد منابا المصدر تدبر قوله غير علم احترز به عن اسم
المصدر العلم نحو حماد علم للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلمية زايد على معنى
العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل ولا يرد على ذلك سبحان
لانه غير علم على الاصح قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل كان الاولى ان يقول لان
المقصود به الجنس وهو يصدق بالقليل والكثير كما تقدم من انه مؤكد لمصدر
عامله لا لنفس العامل فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل تدبر قوله غير نائب

الفعل

الفعلان قبله واعمل الثاني قوله وهو المبين للنوع او العدد قوله لما جيء به لذلك
اما النوعي فلصحة وجود نوعين او اكثر من جنس واحد اما العددي فلانه ما من عدد يفرض
الا والزيادة عليه ممكنة قوله والمشهور الجواز بدليل قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا
قوله لتقوية عامله وتقرير معناه التقوية التشديد في النفس لان ذكر الشيء مرتين
اثبت من ذكره مرة والتقرير رفع المجاز قوله ونازع في ذلك الشارح ابن الناظم بانه اراد
ان المصدر المؤكد يقصد به التقوية والتقرير دائما فلا شك في منافاة الحذف لذلك
لكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد انه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به اعمها فمسلم
لكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور فلا يجوز ان
يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احتوا ولي على ان السماع ورد بحذف
عامل المؤكد حذفا جائزا في نحو انت سيرا وواجبا في نحو سقيا ورعيا وما قاله مردود
لانه لا ريب في منافاة التاكيد للحذف مطلقا ولو قصد به التقرير فقط لان التاكيد
يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف مناف لذلك ودعوى الاحقيه والاولويه في كلامه غنية
عن الرد ما ذكره وان كان من امثلة المؤكد لكنه مستثنى من عموم قوله وحذف عامل
المؤكد امتنع لكان ياتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم مع ءات بدلا الخ تدبر
قوله متسع اي فيه وهو خبر مبتدا محذوف يتعلق به الظرف ان قبله اي والحذف في
سواه لدليل متسع فيه ويحتمل ان يكون بمعنى اتساع مبتدا خبره في سواه
على تقدير مضاف اي واتساع في حذف ما سواه ويؤيده حل الشارح وانما جاز حذف
العامل في ما ذكر لان المصدر يدل على معنى زايد على معنى فعله فاشبه المفعول به فجاز
حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به تدبر قوله كان يقال ما ضربت ما نافية
لا استفهامية بدليل ما بعده قوله كان يقال ما ضربت ما نافية لا استفهامية بدليل
ما بعده قوله جاء مسرورا بقدر في الاول فجبلوا وفي الثانية جمعت لانه المناسب
للمقام قوله الواقع في الخبر المراد به ما ليس بطلب وان كان انشاء كحمدا وشكرا لا كفرا في
وسمعا وطاعة وصبرا لا جزعا قوله كندلا الذي اندلا ومثله كما قال الشاطبي صبرا

Copyright © King Saud University